

زخم قطاع التصدير يدعم خطة الخمسين القادمة في الإمارات

إشراك المواطنين في بناء منظومات مبتكرة لتنمية اقتصاد المستقبل

تزايدت رهانات الإمارات على قطاع التصدير لدعم خطة الخمسين القادمة حيث تطلع إلى تعزيز مكانة الدولة على أسس مستدامة ومنظومات مبتكرة لتنمية الاقتصاد عبر مقاربة تشاركية مع الفئات الاجتماعية.

أبو ظبي - تحرص الحكومة في الإمارات على زيادة إشراك قطاع التصدير في خطة الخمسين القادمة للدولة، وفق رؤية مشتركة بلورة المقترحات والأفكار المقدمة من المصدرين لتطوير الإستراتيجيات المتعلقة بتنمية القدرات التصديرية.

نقلت وكالة أنباء الإمارات (وام) أن اجتماع "مشروع تصميم الخمسين عاما القادمة لدولة الإمارات" الذي أطلقه الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي ركز على ضرورة إشراك قطاع التصدير في خطة الخمسين القادمة لدولة الإمارات.

وقد عبدالله بن طوق المري وزير الاقتصاد وأحمد بن عبدالله حميد بالهول الفلاسي وزير دولة لريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والدكتور ثاني بن أحمد الزيودي وزير دولة للتجارة الخارجية، اجتماعا افتراضيا مع ممثلي أكثر من 100 شركة مصدرة بالدولة.

ويشدد الاجتماع مع مشروع تصميم الخمسين عاما القادمة لدولة الإمارات، من خلال العمل بصورة تشاركية فعالة مع الفئات المعنية في المجتمع، وتحديد قطاع الأعمال والشركات المنجزة والمصدرة، لدمج مبادراتها ومقترحاتها في عملية تطوير الخطط والسياسات الاقتصادية للدولة مع التركيز على الإستراتيجيات التصدير ودعم المنتجات الإماراتية في الأسواق العالمية.

وأضاف الوزير عبدالله بن طوق المري "سنعمل على كذب مع مختلف فئات المجتمع الإماراتي من مواطنين ومقيمين لتوسيع مشاركتهم في إثراء الإستراتيجيات والخطط التنموية للدولة بأفكار جديدة وخالقة، ورصد أي تحديات أو عوائق أمامها وإيجاد الحلول الفعالة لها، فضلا عن توسيع المعرفة المرتبطة بتحقيق رؤية الخمسين، بما يلبي تطلعات القيادة الرشيدة والمجتمع الإماراتي ويحقق الأرزهار للأجيال المستقبلية".

وقال أحمد بالهول الفلاسي "يمثل هذا الاجتماع إحدى مبادرات وزارة الاقتصاد للتفاعل بصورة منمعة مع مجتمع الأعمال، بما يعزز مشاركة الوزارة في مشروع تصميم الخمسين عاما القادمة للدولة، حيث ناقشنا مع نخبة من الشركات الإماراتية المصدرة مجموعة مهمة من الأفكار التي ستتمثل مدخلات قيمة لبناء خطة اقتصاد الخمسين ورسم ملامح مستقبل دولة الإمارات".

وأشار إلى أن مخرجات الاجتماع ستساهم أيضا في تطوير مقومات تنموية جديدة لقطاع ريادة الأعمال في الدولة عبر رفع إنتاجية الشركات الصغيرة والمتوسطة وتوسيع مساهمتها في زيادة صادرات الدولة.

وتضمن الاجتماع مناقشة أبرز المقترحات والأفكار المقدمة من المصدرين لتطوير الإستراتيجيات المتعلقة بتنمية القدرات التصديرية لدولة الإمارات، واستعراض أبرز التحديات، وتصميم مسارات عمل جديدة لتعزيز مكانة الدولة لتكون في مصاف الدول الأولى عالميا في تجارة وتصدير السلع والخدمات خلال الخمسين عاما المقبلة.

كما تم التطرق إلى المكنات القوية التي تمتلكها الدولة اليوم في الجانب الاقتصادي والتجاري وتطلعاتها المستقبلية، حيث تم استعراض أبرز التطورات التي حققتها التجارة الخارجية في الدولة على مدى السنوات الماضية، والتي جعلت من دولة الإمارات محط أنظار العالم لتفوقها وريادتها في هذا الجانب إقليميا وعربيا، وأكد الاجتماع أهمية التعاون خلال المراحل المقبلة لتحقيق قفزات جديدة في الصادرات غير النفطية للدولة والوصول إلى شبكة أسواق دولية أوسع.

وفي هذا السياق، يذكر أن دولة الإمارات هي الأولى عربيا في مجال التصدير منذ عام 2013 حتى نهاية عام 2019، وتأتي ضمن أهم 20 دولة مصدرة عالميا منذ عام 2007 حتى اليوم، وحققت الصادرات غير النفطية للدولة نموا متواصلا على مدى الأعوام الخمسة الماضية حيث بلغت نسبته نحو 9 في المئة.

كما ارتفعت نسبة هذه الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي للدولة من 11 في المئة في 2010 إلى 21 في المئة في نهاية 2019.

وتشارك في الاجتماع ممثلون عن أكثر من 100 من كبرى الشركات المصدرة في الدولة.



طموح جامع لريادة التصدير عالميا



عمليات الدمج تعزز استدامة القطاع المصرفي

الأهلي التجاري وسامبا يندمجان في أكبر استحواذ مصرفي بالسعودية

تحديات أسعار النفط وكورونا فرضتا الدمج كأحد الحلول لتخفيض الكلفة

من المرجح أن تشهد المزيد من عمليات الاندماج والاستحواذ. وأسفرت الصفقة الرسمية عن تحول الكيان المندمج إلى ثالث أكبر بنك في الإمارات، مع أصول تقدر بحوالي 114.4 مليار دولار.

وإن يصعب الحفاظ على هذا المعدل من عمليات الاندماج والاستحواذ، يشير مسؤولو القطاع إلى أن الانكماش الاقتصادي المستمر قد يحفز المزيد من عمليات الدمج في بعض الأسواق. وفي ظل التباطؤ الذي تشهده الأسواق العالمية وتدايعات كورونا، فمن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى زيادة نسبة الاستحواذات بين كيانات حكومية خاصة النفطية أو بالقطاع المصرفي بالخليج.

وعلى صعيد دمج الكيانات الحكومية خليجيا، يعتقد البعض أن هناك عملية تسريع لدمجها نظرا إلى انخفاض أسعار النفط وانتشار الوباء، وما سببها من خلق عجز في موازنات الدول ما يفرض على هذه الأخيرة التوجه نحو الدمج كأحد الحلول لتخفيض الكلفة.

وحسب خبراء تهدف عمليات الاندماج والاستحواذ إلى توسيع الاستفهام، أو لتجنب التعثر، أو لتوحيد شركات في مجموعة واحدة حيث أن اندماج المصارف يعزز ويقوي العمليات البنكية ويساعد المصارف على التغلب على أزمة نقص السيولة التي ظهرت عقب تراجع أسعار النفط في 2014 وزادت في حدتها جائحة كورونا.

النفط وفابيروس كورونا المستجد ستؤديان إلى موجة جديدة من عمليات الاندماج والاستحواذ في القطاع المصرفي الخليجي. وسبق أن ذكر موقع إكسפורد بزنس غروب في تقرير نشره في مايو الماضي أنه بفعل تراجع أسعار النفط منذ 2014، لجا عدد من البنوك الخليجية إلى هذه العمليات لتعزيز مرونتها وقدرتها على التكيف في مواجهة مختلف التحديات.

وأوضح التقرير أنه في حين أن معظم المحللين لا يتوقعون الكثير من النشاط في الصفقات على المدى القريب في المنطقة، إلا أنه يمكن لبعض المصارف أن تعتبر الاندماجات وسيلة لتوحيد الموارد وتحسين الكفاءة.

وكان هذا الاتجاه بارزا في دولة الإمارات التي شهدت أكبر اندماج في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا العام الماضي بين بنك أبوظبي التجاري، ثاني أكبر بنوك في الإمارة من حيث الأصول، وبنك الاتحاد الوطني في دبي، ومصرف الهلال في أبوظبي.

وعلى الرغم من الاندماج الأخير في دولة الإمارات التي تجمع 48 مصرفا منها 27 مؤسسة أجنبية و21 محلية، تعاني من ارتفاع مفراط في عدد البنوك، لكن

يستمر زخم الاندماج المصرفي الخليجي مع إعلان الأهلي التجاري وسامبا عن اندماجهما في أكبر استحواذ مصرفي بالسعودية، حيث يأتي ذلك في إطار خطط ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في تنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط من خلال خلق رواد محليين في صناعات أو خدمات مثل القطاع المالي.

الرياض - وافق البنك الأهلي التجاري، أكبر بنك سعودي من حيث الأصول، على شراء منافسته مجموعة سامبا المالية مقابل 15 مليار دولار، في أكبر عملية استحواذ مصرفية هذا العام. وذكرت وكالة بلومبيرغ للأخبار نقلا عن بيان للبنك الأهلي التجاري الأحد أنه سيدفع 28.45 ريال (7.58 دولار) عن كل سهم من أسهم سامبا، ما يقدّر قيمة الشركة بنحو 55.7 مليار ريال.

كما سيطرح البنك الأهلي 0.739 سهما جديدا لكل سهم من أسهم سامبا، عند الحد الأدنى لنسبة -0.736/0.787. حددها البنك عندما وقعا اتفاقا إطاريا أوليا في يونيو الماضي.

ويمثل العرض زيادة نسبتها 3.5 في المئة عن سعر إغلاق سهم سامبا في 8 أكتوبر، عندما بلغ 27.50 ريال وأكثر بحوالي 24 في المئة عن مستوى سعر السهم قبل الإعلان عن مباحثات الجانبين. وستتجاوز إجمالي أصول البنك الجديد 220 مليار دولار، ليصبح بذلك ثالث أكبر بنك في منطقة الخليج. وتعالى القيمة السوقية لهذا الكيان، وتبلغ نحو 46 مليار دولار، القيمة

المداخلة التي خلفتها تراجع أسعار

المحل يعرض مثلا 100 صينية بسببوسة فإنه خلال أشهر الأزمة كان يعرض ما يتراوح بين 50 إلى 70 صينية، وهذا ينطبق على باقي أصناف الحلويات". ورد على سؤال حول توقعاته لبيعات الحلويات خلال المولد النبوي الشريف، قائلا "لا أرى أن أزمة فايروس كورونا سوف تؤثر على مبيعات حلوى المولد، لأن المصريين يحتفلون بهذه المناسبة بشكل كبير".

ومن المنتظر أن تحتفل مصر بذكرى المولد النبوي في 29 أكتوبر الجاري، وهي عطلة رسمية في البلاد، ومناسبة عادة ما يحتفي بها المواطنون بشراء الحلويات. ويتميز هذا الاحتفال بنوعيات مختلفة من الحلوى، التي يتم تصنيعها خصيصا لهذه المناسبة، ولا يكون أغلبها موجودا في بقية أيام العام. وأردف العيد، أن "كل رب أسرة يقوم خلال هذا الاحتفال بشراء علبة

عجلة اقتصاد سوق الحلويات تعاود الدوران في مصر

حلوى المولد من أجل إضفاء البهجة على أسرته وأولاده، ولا اعتقد أن يكون لأزمة فايروس كورونا تأثيرا سلبيا على مبيعات الحلوى خلال هذه المناسبة الدينية".



وأوضح أن أسعار "حلوى المولد" لن تشهد ارتفاعا هذا العام مقارنة بالعام الماضي، أخذًا في الاعتبار حالة الأسرة المصرية التي تأثر دخلها المادي بأزمة كورونا. واختتم قائلا "نحن نحاول أن نسهل على رب الأسرة حتى يشتري الحلوى. وأسعار علبة حلوى المولد العادية ستتراوح بين 50 و240 جنيها،

بينما توجد علب فخمة على حسب طلب الزبون". أما صحبي عبدالعزيز (46 عاما)، صاحب محل لبيع الحلويات في محافظة الجيزة جنوب غرب القاهرة، فقد رأى أن "سوق الحلويات في مصر بدأت تستفيق من تداعيات أزمة كورونا، وسوف نحكم عليها أكثر خلال هذا الشهر في مناسبة المولد النبوي". وقال عبدالعزيز، "دون شك، ظهور مرض فايروس كورونا أثر سلبا على قطاع الحلويات في مصر بشكل عام، ولم تتجاوز المبيعات 50 في المئة في أفضل الشهور" مقارنة بما قبل الأزمة.

واستدرك "لكن مع إقدام محلات بيع الحلويات على تقديم عروض وتخفيضات من أجل جذب الناس وإعادة الحركة مرة أخرى تحسنت نسبة المبيعات". وأشار إلى أن محله قام بتخفيض أسعار جميع أنواع الحلويات بنسبة 15 في المئة، ما جعل إقبال الناس على الشراء يعود تدريجيا.

وقال صلاح العيد رئيس شعبة الحلويات بغرفة القاهرة التجارية، إن مبيعات الحلويات في مصر بشكل عام أصبحت جيدة، بعد أن تجاوزت السوق التأثيرات السلبية لأزمة كورونا. ونسبت وكالة الأنباء الصينية شينخوا، لصلاح العيد قوله إن "أزمة كورونا كان لها تأثير سلبي على سوق الحلويات، حيث انخفضت المبيعات بنسبة 25 في المئة خلال الأشهر الأولى لظهور الوباء". وتابع "نحن كاصحاب محلات لبيع الحلوى ندرك أنه لا بد أن يذهب المنتج طازجا إلى الزبون، لذلك لو كان